



تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٢/شوال/١٤٢٩هـ —  
الموافق ٢٢/١٠/٢٠٠٨ م . برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل  
من السادة القضاة فاروق السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و  
أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح التميمي وميخائيل  
شمشون فس كوركيس وحسين أبو التمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب  
وأصدرت قرارها الآتي:

المميز/ المدعى عليه - وزير الداخلية /إضافة لوظيفته  
المميز عليه/ المدعى - جهاد صبري رمضان

#### الإدعاء:

إدعى المدعى لدى محكمة القضاء الإداري بالدعوى المرقمة ٩٨/قضاء  
إداري/٢٠٠٨ بأنه من مواليد ١٩٧٣ وحامل للجنسية الفلسطينية ووالدته  
المدعوة نجاة حميد علوان مولودة في العراق وعراقية الجنسية وقدم  
طلباً الى وزارة الداخلية لغرض منحه الجنسية العراقية تبعاً لجنسية والدته  
وان مديرية الجنسية رفضت ذلك وأشارت الى مراجعة القضاء  
الإداري . وعليه طلب منحه الجنسية العراقية دون التطرق الى  
الحكم بإلزام المدعى عليه بما ورد في عريضة الدعوى .  
وبعد إجراء المرافعة الغيابية العلنية والاطلاع على صور ضوئية للمستندات  
المبرزة أصدرت المحكمة قرارها المرقم ٩٨/قضاء اداري/٢٠٠٨ في  
٢٤/٦/٢٠٠٨ المتضمن الحكم بإلزام المدعى عليه/إضافة لوظيفته بمنح المدعى

(١-٣)



جهاد صيري رمضان الجنسية العراقية تبعاً لجنسية والدته العراقية نجاة حميد علوان وفقاً لقانون الجنسية رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦ مع تحميله الرسم المدفوع حكماً غيابياً قابلاً للاعتراض والتمييز .  
اعتراض المدعى عليه على القرار بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢ ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية أصدرت المحكمة قرارها المؤرخ ٢٠٠٨/٨/٢٨ القاضي بتأييد الحكم الغيابي ورد اعتراض المعارض وتحميله مصاريف المحاكمتين الغيابية والاعتراضية إضافة لوظيفته استناداً لأحكام المواد ١٥٦ و١٦١ و١٦٦ و١٧٩ مرافعات مدنية حكماً حضورياً قابلاً للتمييز .  
ولعدم فئاعة المميز (المعارض) بالقرار فقد بادر الى الطعن به تمييزاً أمام المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٩ طالباً نقضه للأسباب المبينة في اللاحقة التمييزية .

#### القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه غير صحيح ومخالف للقانون ذلك ان المحكمة لم تتحقق عن الشروط الشكلية التي تتطلبها إقامة الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري المنصوص عليها في الفقرتين و ، ز من البند ثانياً من المادة السابعة من قانون مجلس شورى الدولة المرقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٨٩ حيث ان المدعى قدم طلباً الى مديرية شؤون الجنسية وسجل بالعدد ١٣٨ في ٢٧/٤/٢٠٠٨ ورفض طلبه في نفس اليوم فكان عليه التظلم من هذا

(٢ - ٣)





الرفض لدى الجهة التي رفضت الطلب ولم نجد في اضبارة الدعوى وجود مثل هذا التظلم على القرار الراض لمنح الجنسية لان الدعوى بالطعن لا تقام الا بعد التظلم وظهور مصيره برده أو مضي المدة القانونية عليه ، كما إن المحكمة قضت بتأييد الحكم الغيابي ورد اعتراض المعارض /إضافة لتوظيفته دون ان تتحقق عن التظلم بالكيفية الواردة في قانون مجلس شوري الدولة المعدل فيكون حكمها الغيابي الذي اعترض عليه وكيل المدعى عليه (المميز) قد جانب الصواب وبالتالي يكون الحكم المميز اذ قضى بتأييد هذا الحكم ورد الاعتراض غير صحيح ومخالفاً لأحكام القانون فقرر نقضه وإعادة اضبارة الدعوى لمحكمتها للسير فيها وفقاً للنهج المتقدم على ان يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق في ٢٢/شوال/١٤٢٩هـ الموافق ٢٢/١٠/٢٠٠٨ م .

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد السالمي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
اكرم طه محمد

العضو  
اكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندى

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمشون فس كوركيس

العضو  
حسين أبو التمن